

جهود الجزائر في مواجهة مشكلات البيئة

أ.رداف لقمان

جامعة عمار تليجي الأغواط (الجزائر)

ملخص:

يعالج هذا الموضوع جهود الجزائر في مواجهة المشكلات البيئية وذلك بالتركيز على النفايات الصناعية وما شابهها وأهم الإجراءات التي اتبعتها الدولة من أجل القضاء على هذه الظاهرة أو التخفيف من حدتها، وهذا باعتبار التلوث يمس جميع الكائنات الحية بصفة عامة والمجتمع الحضري بصفة خاصة.

الكلمات المفتاحية: البيئة، التلوث، النفايات، الصحة العامة، حماية البيئة،

Résumé :

Le présent article traite les efforts consentis par l'Algérie dans le traitement des problèmes environnementaux, en particuliers ceux concernant les déchets industriels et les procédures essentielles visant à anéantir ce phénomène ou du moins alléger son impact, du moment que la pollution touche tous les êtres vivant en général et la société urbaine en particulier.

مقدمة :

أصبحت قضية البيئة من أهم القضايا التي نالت اهتمام العديد من العلماء والمتخصصين خلال القرن الواحد والعشرين باعتبارها أحد الأركان التي تعتمد عليها التنمية المستدامة في كافة البلدان المتقدمة منها والنامية على حد سواء. وتعرض البيئة في الوقت الحالي للعديد من المشكلات التي بدأت تظهر آثارها على جميع الكائنات الحية بصورة عامة والمجتمع الحضري بصفة خاصة. ومن أكثر هذه المشكلات إلحاحا التلوث الصناعي بكافة أشكاله وصوره باعتباره يشكل تهديدا واضحا لمختلف أوجه الحياة الصحية والبيئية، ويتطلب مواجهته والحد من آثاره تضافر كافة قطاعات المجتمع وفئاته.

كما أضحت الاهتمام بالبيئة من الأولويات في السياسة البيئية للدولة المعاصرة، ويعود ذلك إلى الآثار السلبية التي خلفتها الأنشطة الاقتصادية المتقدمة على البيئة.

وتسعى الجزائر اليوم باعتبارها جزء لا يتجزأ من النظام العالمي، إلى وضع سياسات بيئية منسجمة بهدف التقليل من حدة التلوث البيئي الذي نتج عنه انتشار الأوبئة وتفشي الأمراض وتدهور البيئة بصفة عامة.

وستتناول في هذا المقال لاهتمام بالبيئة في الجزائر بالتركيز على النفايات الصناعية وما شابهها وأهم الإجراءات التي اتبعتها الدولة على المستوى الوطني والمحلي.

أولاً - الاهتمام بموضوع البيئة في الجزائر: لقد بدأ الاهتمام بالمشاكل البيئية في الجزائر، إثر اجتماع الندوة العالمية الأولى حول البيئة بستوكهولم، وبشكل محتشم في الثمانينات وبصورة شبه رسمية مع صدور القانون حول حماية البيئة سنة 1983، حيث لوحظ أن تدهور البيئة ناتج عن تضافر ثلاث عوامل أساسية مرتبطة ببعضها البعض وهي: تصاعد النمو الديمغرافي، تصاعد وتيرة التحضر وتطور التصنيع وهي العوامل التي كانت لها تأثير سلبي تمثل في تزايد الضغوطات المكثفة على الثروات الطبيعية والأنظمة البيئية الحساسة، وفي مزيد من الإسراف في تلويث البيئة

بالمخلفات الناتجة عن المواقع الصناعية والتجمعات العمرانية مما زاد من حدة المخاطر البيئية في الجزائر، وكذلك عدم اهتمام السلطة العمومية والهيئات المختصة بقضية أمكنة تجميع النفايات بصفة عامة سواء كانت العمومية أو التابعة للمستشفيات أو المصانع وغيرها. حيث تشير كل التوقعات إلى حدوث تفاقم حجم هذه النفايات، في حين تبقى المساحات المخصصة لها على حالها أو تتراجع، وكل هذا في غياب تكفل رسمي بهذا المشكل، يتناسب مع حجم المخاطر المترتبة عليه.¹

وإذا نظرنا إلى الصناعة باعتبارها الملوث الأساسي للبيئة فإنها عرفت تطورا معتبرا سواء من حيث تنوعها أو من حيث قدراتها، ذلك أن بعد الاستقلال اختارت الجزائر التنمية المخططة التي مكنتها من إرساء قاعدة اقتصادية صلبة حيث تم في فترة السبعينيات إنشاء أكبر المركبات الصناعية التي عرفتها البلاد، غير أن عملية التصنيع لم تتم في إطار التنمية المستدامة وشيدت المصانع دون الأخذ بعين الاعتبار البعد البيئي لها.²

فقبل صدور القانون المتعلق بحماية البيئة (1983) كانت تنجز المشاريع الصناعية بدون القيام مسبقا بدراسة الآثار في البيئة، وكانت وجهة نظر المرقى الصناعي وحدها التي تؤخذ في الحسبان حين إقامة المشاريع، وكان المرقون الصناعيون يفضلون المواقع السهلة التهيئة والقريبة من خزانات اليد العاملة والمجاورة لسبل الاتصال والمتوفرة على كل ما من شأنه ضمان الراحة، مما جعل المصانع تنشأ داخل المدن أو قريبة منها. وعند اختيار أساليب التصنيع، لم تكن معايير حماية البيئة أساسية وكانت لهذه الوضعية آثار ضارة على البيئة والصحة العامة.³

وحتى المدن الصغيرة والتي لا تحتوي على مصانع كبرى، فإنها تعاني هي الأخرى، بسبب تواجد بعض المؤسسات الصناعية الصغرى والورشات وما تفرزه من نفايات حتى ولو كان حجمها قليلا.

وما يؤخذ على هذه الصناعات في الجزائر، قديمها وجديدها، أنها لا تتوفر على وسائل الأمن الصناعي للتحكم في المخلفات والنفايات والعوادم والغازات وهذا في أغلب المدن، ورغم الاستثمارات الهامة التي رصدت، لاسيما في القطاع العمومي، حيث جهزت أكثر من نصف الوحدات الصناعية بأنظمة مضادة للتلوث، إلا أن معظمها معطلة حاليا، كذلك جهزت العديد من الوحدات بمحطات تصفية، إلا أن استعمالها يبقى محدود.

وبالتالي يتضح أن الجزائر ما زالت بعيدة عن الأمن الصناعي والتحكم في المخلفات والنفايات.⁴ كما أن تلوث الجو الذي يعود أساسا إلى انبعاث الغازات السامة والأدخنة والمواد العالقة الصلبة أو السائلة و الروائح الكريهة، يسبب ضررا للمجتمع والبيئة التي يعيش فيها.

فالسيارات والمصانع هي المسؤول الأول عن هذا النوع من التلوث، فتلوث الجو كذلك مشكل مطروح وبحدة وبالتالي فهو يتطلب جهدا كبيرا وإرادة لإيجاد الحلول وهو مسعى يجري تجسيده في إطار المفاوضات حول البروتوكولات المرتبطة باتفاق الإطار العام للأمم المتحدة حول التغيرات المناخية لمكافحة انبعاث الغازات وظاهرة الاحتباس الحراري، فيروتوكول "كيوتو" عام 1997 والذي وقعت عليه 159 دولة يقرر في أهدافه الالتزام بتخفيض انبعاث الكربون بالنسبة للدول الصناعية.⁵

وعليه فقد التزم الإتحاد الأوروبي بتقليص نسبة انتشار الغازات بنسبة 8% بين 2008 - 2012 مقارنة مع مستواه عام 1990، ووعدت الو.م.أ بتقليص 7% وكندا والمجر وبولونيا واليابان بنسبة 6%⁶، أما دول الجنوب فهي معنية بهذا التخفيض، لأن هذا الأمر كما يرى البعض هو مسؤولية الدول المصنعة المتسبب الأكبر في انبعاثات غاز الكربون المضر بالغلاف الجوي والبيئة العالمية، بفعل الاستعمال المفرط للكلوروفليور كربون، إلا أن الواقع يثبت أن كل دول العالم بما فيها الدول النامية ومن بينها السائرة في طريق التصنيع، معنية كذلك بالحفاظ على الغلاف الجوي.

وقد التزمت الجزائر بهذا المسعى العالمي، حيث وقعت على الاتفاق الخاص بالتغيرات المناخية عام 1993، وقامت فعلا بجرد الغازات المتسببة في ظاهرة الاحتباس الحراري، وأنشأت لهذا الغرض "لجنة وطنية للأوزون" تنفيذا لبروتوكول مونريال عام 1987، وهي تشارك استغلاله في القطاعات الاقتصادية والصناعية.⁷

ثانيا- الإجراءات المتبعة لحماية البيئة في الجزائر: تميز العمل في مجال رعاية البيئة سواء على المستوى الوطني أو على المستوى المحلي بتدخلات متعددة الأشكال، فبالنسبة لكل قطاع على حدى يمكن تقييم الوضعية على النحو التالي:

1/ التلوث الجوي: اتخذت عدة إجراءات للتقليل من أخطار التلوث الجوي أهمها ما يلي:

- تمويل عدة مشاريع للتزويد بمحطات مراقبة نوعية الهواء على مستوى العديد من نقاط القطر الجزائري.
- اختيار أنواع من الوقود تكون خالية من الملوثات الضارة بالبيئة والتحول إلى مصادر جديدة للطاقة، كالكهرباء أو الطاقة الشمسية، حيث بدأت الدولة بتعميم استعمال غاز البترول المميع كغاز وقودي وبإدخال البنزين الخالي من الرصاص وإنجاز 160 محطة توزيع منتشرة على كافة الإقليم.⁸
- وفيما يخص مصادر الانبعاثات الجوية المتولدة عن الصناعة فإنها متعددة وتعني بصفة رئيسية مصانع الإسمنت والمركبات البتروكيمياوية ومركبات الحديد والصلب ووحدات إنتاج الأسمدة.
- في المدة الأخيرة، خصصت مصانع الإسمنت ووحدات الأسمدة - الإسمنت استثمارات لتحديد أو إقامة تجهيزات مضادة للتلوث.

من جهته استثمر مركب الزنك بالغزوات بغرض التقليل من التلوث بأنيدريد الكبريت وجعله يستقر في مستويات مقبولة.

وخصّصت "أسميدال" و"سيدر" من جهتها استثمارات للتقليل من التلوث الناتج عن مركباتها الواقعة بعنابة. بادرت سوناطراك ببرنامج واسع لتجديد وحدات الغاز الطبيعي المميع وإنجاز وحدات جديدة لمعالجة واسترجاع وإعادة حقن غازات المحارق وكذا إعادة تأهيل مركبي أرزيو وسكيدة.

كما خصّصت استثمارات هامة للتقليل من خرق الغازات عن طريق المحارق.⁹ وتخصيص مبالغ مالية معتبرة وتجسيد التنمية المستدامة خاصة في المجال البيئي، معتمدة في ذلك على وسائل متعددة كالإطار القانوني ومراقبة النشاطات المسببة للتلوث ووضع رسوم خاصة بحماية البيئة.¹⁰

بالإضافة إلى تبني الدولة سياسة غلق المصانع المسببة للتلوث والضارة بصحة الإنسان كغلق وحدة زهانة بمعسكر أوت 2008 المفززة للأميانت بعد غلق وحدة مفتاح بالبلدية، حيث تبين أن هذه المادة تسبب السرطان.¹¹ ولاحترام الجزائر لالتزاماتها الدولية لاسيما الناتجة عن معاهدة الأمم المتحدة المتعلقة بالتغيرات المناخية وباتفاقية مونريال المتعلقة بالمواد المضعة لطبقة الأوزون. تتخذ الدولة برنامجا واسعا مخصصا لحماية الجو يرمي خاصة إلى ما يلي:

- الكشف الوطني للغازات ذات المفعول الحراري وإعداد استراتيجية وطنية لمجابهة التغيرات المناخية.
- إعداد برنامج وطني لحماية طبقة الأوزون وإنجاز حوالي 30 مشروعا مخصصة لإزالة المواد التي تساهم في إضعاف طبقة الأوزون.

من جهة أخرى تمت المبادرة بمشروع قانون متعلق بالتحكم في الطاقة يرمي إلى:

- تأسيس مراقبة الفعالية الطاقوية.
- تشجيع الاقتصاد في الطاقة ومحاربة التبذير.
- إدخال معايير الفعالية الطاقوية.¹²

12- في مجال الماء: خصّصت الدولة في الماضي استثمارات هامة لطلب السكان المتزايد من سنة إلى أخرى فيما يتعلّق بهذا المورد وكذا التحكم في تسيير المياه القذرة.

كما تتعلّق الأعمال الجارية من جهة، بإعادة تأهيل شبكات التّموين بالماء الصّالح للشّرب وشبكات التّطهير التي هي الآن في حالة تدهور متقدّمة ومن جهة أخرى بإنشاء منشآت قاعدية جديدة.

وبعني البرنامج الخاصّ بالتّطهير إعادة تأهيل شبكات عشرة مدن كبرى وإعادة تأهيل 24 محطة للتّصفية. وبغرض التّوصل إلى تحسين تسيير الموارد المائية، بادرت الدولة باتّخاذ سلسلة من الإجراءات القانونيّة والمؤسّساتيّة تتمثّل أهمّها فيما يلي:

- إنشاء وكالات مختصة بالأحواض للماء.

- تنصيب لجان الأحواض الهيدرولوجيّة.

- تأسيس ضرائب خاصّة بنوعيّة الماء والاقتصاد فيه.

- تأسيس صندوق للتّسيير المتكامل للماء.

- توسيع التّنازل عن الخدمة العموميّة للماء لصالح القطاع الخاص.

- إعادة هيكلة الخدمة العموميّة للماء بفضل وظائف الإنتاج والتوزيع.

- إعادة بناء النّظام التعريفي للماء.¹³

كما تتطلّب الأزمة الحادّة التي سيعرفها المورد المائي في المستقبل القريب الإفعال المستعجل لسياسة متكاملة خاصّة بالتّسيير المستدام لهذا المورد الثمين.

ويتعيّن على هذه السياسة أن تراعي القواصر والضغوط التي تمارس من جهة العرض (الإنتاج) ومن جهة أخرى الطّلب وأن ترمي إلى أهداف متعدّدة منها:

- التّقليل من التّبذير ومن التسرّبات (ضياع الماء من جرّاء تصدّعات الشّبكة).

- مضاعفة الفعاليّة إلى أقصاها في أعمال الحدّ من تدهور الشّبكات ومن خلال إعادة استعمال الماء عن طريق التّصفية.

- التّحسين الأمثل لتوزيع هذا المورد على مختلف المستعملين المتنافسين.

- العمل على إبقاء الاقتطاعات في مستويات يمكن تحملها:

ويطلّب إفعال مثل هذه السياسة ما يلي

- تطوير التّربيّة والتّحسيس على أوسع نطاق من أجل تغيير سلوكيات المستعملين (المنازل، الفلاحين، الصناعيين...) ومقدّمي الخدمات.

- وضع أنظمة تسعيريّة للماء تعكس مع مرور الزّمن الكلفة الحقيقيّة لإنتاج هذا المورد للحفاظ عليه وإبقاء قاعدته، مع تأمين استفادة السكّان ذوي الدّخل الضّعيف من هذا المورد وحثّ الصناعيين على رسكلة المياه والمزارعين على تتبّع التّقنيّات المقتصدة للماء.

- تمهين الأفراد التقنيّين والمسيرين من خلال برامج رسكلة معمّمة.

- التّسيير العقلاني لمنشآت التّوزيع والتّطهير والتّصفية عن طريق الفصل بين وظائف الإنتاج والتّوزيع.¹⁴

13 النّفايات الحضرية: تسهم النّفايات الحضرية بنصيب لا يستهان به في مشكلات تلوث البيئة الحضرية، حيث نجد أنّ المدن والمراكز الحضرية تنفرد بخاصيّة أساسيّة تتمثّل في تلك الكمّيات الضخمة من النّفايات أو المخلفات النّاجمة عن النّشاطات المنزليّة، والنّفايات المماثلة النّاتجة عن النّشاطات الصناعيّة والتجاريّة والحرفيّة وغيرها.¹⁵

ويؤدي عدم تجميع النفايات الحضرية الصلبة والتخلص منها بكفاءة وفعالية إلى تلوث وتدهور الموارد الأرضية الضرورية للنمو الاقتصادي.

فالقمامة التي لا تجمع أو لا تعالج تسبب للمجتمع أخطارا صحية جسيمة بإيوائها الحشرات والقوارض والحيوانات المتشردة ومنه انتشار الأمراض والأوبئة.¹⁶

ولمواجهة هذه الوضعية، طورت وزارة تهيئة الإقليم والبيئة واستراتيجية عمل ترمي إلى تحسين تسيير النفايات الحضرية الصلبة على المستوى الوطني. تتمحور هذه الاستراتيجية التي تم إعدادها مع وزارة الداخلية والجماعات المحلية على المحاور الرئيسية التالية:

- إفعال برنامج استعجالي لاجتثاث المزابل الفوضوية الموجودة.
- إنجاز تهيئة مزابل خاضعة للمراقبة.
- تدعيم الإطار التشريعي بقانون خاص متعلق بتسيير النفايات ومراقبتها وإزالتها.
- تنفيذ برنامج تكويني مخصص لأفراد مصالح الجماعات المحلية بهدف تعزيز قدرات تدخلها التقني والتنظيمي في مجال تسيير النفايات¹⁷.

بالنسبة للحالات الخاصة المتعلقة بكبريات المدن مثل الجزائر العاصمة ووهران وقسنطينة وعنابة، خصصت الدولة والجماعات المحلية استثمارات معتبرة بغرض التقليل من آثار النفايات على البيئة وعلى الرغم من ذلك تبقى الوضعية مقلقة وتتطلب حلول عاجلة وقابلة للتنفيذ.¹⁸

4/ حماية التربة من التلوث: تشترك الوسائل والتدابير الوقائية لحماية التربة من التلوث في الكثير من النقاط مع حماية تلوث الهواء والماء، فكل ما يضرّ بالهواء والماء يضرّ بالتربة، وهذا نظرا لتشابك وتداخل العناصر الثلاثة فيما بينها بحيث يصعب فصل إحداها عن الأخرى خاصة في البيئة الحضرية وذلك باعتبار الإنسان الملوّث الأساسي لهذه البيئة.

ونقتصر في هذا المجال على بعض النقاط الأساسية الخاصة بمكافحة ومواجهة تلوث التربة واستخدام الأراضي في الجزائر، بحيث يتعين على الدولة حماية الأراضي الزراعية من زحف التمدن والعمران وينبغي أن تمرّ من خلال إعداد خريطة تصنف هذه الأراضي من تعزيز أدوات الاستعمال العقلاني للأراضي المنصوص عليها في القانون المتعلق بتهيئة الإقليم والعمران خاصة مخطط احتلال الأراضي الذي يتحمّ عليه أن يحدّد في المكان الأراضي الزراعية ذات القدرات الكامنة والجيدة وأن يحافظ عليها ويحميها.¹⁹

كما أن التشريعات الخاصة بأدوات التهيئة والتعمير القانون 29/90 المتعلق بالتهيئة والتعمير بحيث تنصّ المادة 20 من هذا القانون على أن تضع تصنيفها واضحا للمساحات الخضراء يبرز الأنماط التالية: مساحات خضراء، حدائق وغابات حضرية.

أما المادة 31 فتؤكد على أن مخطط شغل الأرض يحدّد حقوق استخدام الأرض والبناء ومن ضمنها المساحة العمومية والخضراء.²⁰

ومن جهة أخرى فإن الصناعة تعدّ من أكبر ملوّثات التربة (الأرض) ولهذا انتهجت الدولة سياسة بيئية صناعية من خلال وضع منظومة للمراقبة المتكاملة للتلوث بمختلف أنواعه بما في ذلك تلوث التربة، بغرض تكريس تمهيد تعاقد بين الدولة والمؤسسات الملوّثة ويتمثل في تنفيذ عقود مفادها التقليل التدريجي من التلوث والأضرار الناتجة عنه.

وما من شك أن إنشاء الصندوق الوطني لإزالة التلوث، سيساعد المؤسسات على تجسيد مشاريعها الرامية إلى إزالة التلوث التي تحدثه النقاط الساخنة الرئيسية في البلاد وعلى حثها على اعتماد تكنولوجيات أكثر نظافة. ومن المؤكد أن إعداد مسح النفايات الخطيرة سيساعد على تشخيص الأولويات وتحديد، الأمر الذي يمكن من المبادرة بالمشاريع النموذجية الأولى لمعالجتها وذلك باعتبار النفايات تشكّل المصدر الرئيسي لتلوث التربة ومختلف العناصر الأخرى²¹.

15 التربية والتوعية البيئية: على الرغم من كل الجهود المبذولة سواء على المستوى الوطني أو الدولي إلا أنه لا زال يشاهد سلوكيات غير رشيدة و مضرّة بالبيئة، الأمر الذي يستدعي إعادة النظر وضرورة نشر الوعي البيئي بين الأفراد من خلال الهياكل الحكومية والمؤسسات الاجتماعية، وهنا تأتي أهمية الإعلام البيئي ونشر مفهوم التنمية المستدامة بين المواطنين بمختلف شرائحهم وذلك عبر النشاطات الإعلامية والمرئية والمسموعة والمقروءة منها.²² وقد بذلت الجزائر مجهودات معتبرة أعطت نتائج مشجعة بفضل العمل المشترك للسلطات العمومية ووسائل الإعلام والحركة الجمعوية.

ويتمثل الجانب الآخر للتأسيس البيئي في التكوين، لهذا الغرض وفي إطار التعاون المتعدد الأطراف والتثائي الأطراف تمّ الشروع في تنفيذ برنامج تكويني يشمل كل ميادين حماية البيئة مثل تسير النفايات الصلبة والتدفقات السائلة، الدراسات حول التأثيرات على البيئة والتربية والتأسيس البيئي، يرمي هذا البرنامج إلى رسكلة وتحسين معارف ومهارات الإطارات وتحريك مسار التكفل بإطارات القطاعات الحساسة من خلال تنظيم دورات تكوينية قصيرة المدى.²³

16 الصحة العامة: تدهورت الحالة الصحية للبلاد بشكل مقلق وأحسن المؤشرات التي تثبتتها هي تزايد حالات البؤر الوبائية وإعادة ظهور الأمراض المعدية والأمراض الخطيرة المتولدة عن انعدام النظافة الأولية وعن التغطية الصحية غير الكافية وغير المنتظمة هذا على الرغم من المجهودات التي بذلتها السلطات العمومية ومن خلال البرامج التي نفذت أو تلك المتوقعة.

وأكثر برامج الوقاية أهمية هي:

- برنامج مكافحة الأمراض المنقولة عن طريق المياه.
- برنامج صحة العمل.
- برنامج مكافحة الإصابات الحادة للجهاز التنفسي.
- البرنامج الموسع للتلقيح.
- برنامج التغذية.
- برنامج مكافحة التهاب السحايا الدماغية الشوكية.
- برنامج مكافحة حمى المستنقعات.
- برنامج الصحة المدرسية والجامعية.
- برنامج مكافحة الرائيّة المفصلية الحادة.
- برنامج مكافحة مرض السل.²⁴

17 النفايات الصناعية: تعتمد الجزائر على خطة للتخلص من النفايات الخطيرة التي أسس لها قانونا سنة 2001، ترتكز أساسا على فرض غرامات على من يقومون بتلويث البيئة وعمليات معالجة النفايات وتشجيع الشركات للمحافظة على البيئة، وتقليص حجم المخزونات وخطر المنتجات السامة، وتأسيس صندوق البيئة والحد من التلوث و سنّ نظام ضريبي جديد للبيئة، إضافة إلى معالجة النفايات بعد جمعها وتشجيع الشركات واعتماد ثقافة أكثر احتراما للبيئة. وقد تمّ

إبرام حوالي 60 عقدا خاصا بالبيئة والأداء الاقتصادي سنة 2005 بين وزارة البيئة والشركات العاملة في مجال الغذاء والصناعة.²⁵

وللد من خطر الصناعة على البيئة فقد تم سن قواعد عامة للأمن الصناعي وتطبيق التنظيم الخاص بالأمن الصناعي وحماية البيئة، وتدعينا لهذه المهام تم إحداث مكتب رئيس دراسات مكلف بحماية البيئة والأمن الصناعي ضمن مديرية المقاييس والجودة والحماية الصناعية²⁶. مع تعيين الوحدات الصناعية التي يجب أن تجهز بالوسائل المضادة للتلوث.²⁷

وإذا نظرنا إلى وضعية النفايات الصناعية فهي باعثة للقلق وهذا على الرغم من الاستثمارات الهامة التي رصدت لها لاسيما في القطاع العمومي.

فقد جهزت حوالي 50% من الوحدات الصناعية بأنظمة مضادة للتلوث إلا أن معظمها معطلة حاليا خاصة بسبب قدمها المتقدمة. ونادرة هي المنشآت التي أعيد تأهيلها وتحري التدفقات الصناعية غالبا في الوسط الطبيعي (الوديان، البحر) وهذا بدون أي معالجة مما يؤدي إلى أضرار معتبرة تصيب الموارد المائية على الخصوص.

كما جهزت كذلك 15 وحدة صناعية بمحطات تصفية غير أن تشغيل هذه المنشآت يبقى انقائا. أما فيما يتعلق بالنفايات الصناعية الصلبة فإن إخلاءها يتم في نفس الظروف التي تخلى بها النفايات المنزلية غير أن النفايات الشديدة السمية أو الخطيرة هي موضوع عناية خاصة بسبب تهديداتها الكامنة ولا تدفق في الوسط الطبيعي. تخزن هذه النفايات عموما في مواقع مخصصة داخل المصانع حتى ولو كانت ظروف تخزينها غير ملائمة في أغلب الأحيان، وهذا يجعلها تشكل تهديدا خطيرا على البيئة.²⁸

وحسب القطاعات، تأتي الصناعات المعدنية (عناية الغزوات) والصناعات المنجمية (عزابة) والصناعات البترروكيماوية (أرزبو سكيكة) ونشاطات نقل المحروقات وتخزينها بجنوب شرق البلاد في الصدارة من حيث إنتاج النفايات الصناعية. وفيما يتعلق بتوزيع النفايات حسب أهميتها أو طبيعتها (الفيزيائية) تأتي النفايات السامة في المقدمة بحجم إجمالي يبلغ 157000 طن سنويا أي ما يعادل 48% من إجمالي النفايات الصناعية الخاصة، وتأتي النفايات الصلبة والعالقة (بما فيها المساحيق والغبار) تقريبا في نفس المستوى حيث ينتج ما يعادل 27 و 25% على التوالي مقابل كمية إجمالية تبلغ 168300 طن في السنة أي 52% من إجمالي النفايات. ومن ناحية أخرى فقد ساعد المسح الوطني للنفايات الخطيرة على تحديد النفايات الخاصة ولاسيما نفايات الكلور والخل الثنائي المتعدد (PCB) 6770 طن أجهزة كهربائية و 2994 طن من زيوتها والزيوت المستعملة (كميات ناتجة من مصدر الوحدات الصناعية 59000 طن سنويا ومخزون 92920 طن) ومنتجات مقاومة الطفيليات النباتية المنتهية الصلاحية (2300 طن مخزنة على مستوى 500 موقع عبر 42 ولاية) ونفايات السيانون المترتبة عن أنشطة المعالجة الحرارية للمعادن (22 طن سنويا بمخزون يقدر بـ 272 طن)²⁹.

أما النفايات الطبية فتقدر بـ 30 ألف طن ويتم التخلص منها غالبا داخل المفرغات العامة، رغم خطورتها البالغة على صحة الأشخاص وتهديدها للصريح للبيئة بحكم احتوائها على مواد كيميائية سامة وكم هائل من الميكروبات والجراثيم التي تنتشر بسرعة وتحلل في الهواء.

وتنقل وزارة البيئة الجزائرية على لسان مسئولها الأول " الشريف رحمانى " سابقا من حجم الظاهرة، إذ يصرح الوزير على امتلاك الجزائر لما لا يقل عن 348 جهازا لحرق النفايات الإستشفائية، و 1500 مهني مختص، ويضيف السيد رحمانى أن الجزائر تمكنت من إنجاز 460 مخططا على مدار الأحد عشر سنة المنقضية، بفضل البرنامج المحلي لتسيير النفايات، وإتمام مائة مركز لردم النفايات وجرى إنشاء 26 مؤسسة ملحة بهذا الصدد.³⁰

وفي هذا السياق أكد السيد عبد الكريم سوكمال رئيس قسم الأوبئة بمستشفى بني مسوس خلال ندوة صحية حول "تسيير نفايات المستشفيات" أن هذه الأخيرة يجب أن تخضع لمعايير محددة كما ينص على ذلك القانون حيث يتعين على المراكز الصحية احترام المعايير من أجل تفادي أخطار الإصابات.

وذكر بأن الجزائر قد صادقت على اتفاقيات دولية حول معالجة نفايات المستشفيات والبيئة معربا عن تأسفه لعدم وجود "أي مستشفى يطبق هذه الرسالة إلى حد الآن". وأضاف في نفس السياق أنه يتعين على كل ولاية وضع مخطط مدير لتسيير النفايات لكن ولاية الجزائر هي الوحيدة من يتبع هذا البروتوكول.

كما أشار أنه يجب حرق النفايات الصحية في مصانع خاصة لذلك وليس محارق كما يتم في المستشفيات الجزائرية، وأشار إلى أن 60% من نفايات المستشفيات التي تحط الرحال بالمفرغات والمياه الجوفية لتصل فيما بعد إلى مانتاوله.³¹

وفي سياق آخر أكدت كاتبة الدولة لدى وزير التهيئة العمرانية والبيئة مكلفة بالبيئة "ليلة بوجمعة" يوم الخميس 2013/04/24 بالجزائر العاصمة وجود 400 وحدة للمعالجة الحرارية للنفايات الإستشفائية مقابل 48 وحدة سنة 2000.

وأضافت كاتبة الدولة في هذا الصدد أنه يتم العمل حاليا على إبرام اتفاقيات بإشراف الوزارة الوصية بين المستشفيات العاجزة عن التخلص من نفاياتها مع التي تملك وحدات المعالجة الحرارية لاستقبال النفايات مشيرة إلى أنه تم إلى حد الآن التخلص من 15 ألف طن من الأدوية المنتهية الصلاحية.

وأشارت المتحدث أن تسيير النفايات ورسكلتها عن طريق الفرز الانتقائي هي عملية ذات طابع اقتصادي اجتماعي إذ تسمح بتوفير مناصب الشغل كما تتميز بطابع إيكولوجي كونها تحافظ على البيئة.³²

خاتمة:

تبين من خلال الجهود الوطنية والمحلية أن مشكلة تلوث البيئة من أخطر مشكلات التلوث، لاسيما التلوث الصناعي وما ينتج عنه من نفايات بمختلف أشكالها نتيجة التمرکز الصناعي في المدن أو بالقرب منها، إذ أصبحت معظم مدن العالم تشكو من هذه الظاهرة الخطيرة التي مست البلدان المتقدمة والنامية على حد سواء، والجزائر أحد الدول التي تعاني من هذه الظاهرة، حيث أن الجهود المبذولة من طرف الدولة الجزائرية والمستمدّة شرعيّتها من القوانين والتشريعات الدولية لا تزال قاصرة على احتواء الخلل الأيكولوجي الذي سببه المجتمع بالدرجة الأولى، وعدم الوعي بالأخطار السيئة الناتجة عن التقدّم الصناعي، هذه الأسباب غالبا ما تتجم عن سوء التسيير وانعدام الرقابة والنقص في المعدات والأدوات لمكافحة الأخطار البيئية.

ولهذا لا بدّ أن تهتمّ الدولة من خلال مؤسساتها التي تعمل على الحفاظ وحماية البيئة، لا في استصدار التشريعات ووضع القوانين واللوائح فحسب، بل تتعدّى إلى فعالية تطبيقها وتجسيدها على أرض الواقع بشكل صحيح ضمن السياسة العالمية للبيئة، مع احترام الأبعاد البيئية في المخططات الصناعية والعمرانية والعمل على تنمية الوعي البيئي لدى المجتمع، إلى جانب الاستفادة من خبرات وتجارب الدول في التصدي للمشاكل التي تلحق بالبيئة ومعالجتها بطريقة منظّمة، وذلك بإشراك جميع الشرائح الاجتماعية لمختلف مستوياتها لتقييم النتائج المحرزة وانتشار الأعمال المنجزة سواء على المستوى الوطني أو المحلي.

قائمة المراجع:

- ¹- عزّوز كردون وآخرون: البيئة في الجزائر التأثيرات على الأوساط الطبيعية واستراتيجيات الحماية ، مخبر الدراسات والأبحاث حول البحر الأبيض المتوسط، جامعة منتوري، قسنطينة ، دار الهدى، عين مليلة، الجزائر، 2001، ص 3، 4.
- ²- بوشارب منيرة، بن صخرية كريمة: المناطق الصناعية والبيئة العمرانية في الجزائر حالتها قسنطينة وسكيكدة، ملتقى البيئة بجامعة عين شمس، مصر، 2007، ص 403.
- ³- وزارة تهيئة الإقليم والبيئة: تقرير حول حالة ومستقبل البيئة في الجزائر، 2000، الديوان الألماني للتعاون التقني، الجزائر، 2001، ص 64، 65.
- ⁴- سيد عاشور أحمد: التلوث في الوطن العربي، واقعة وحلوله، الشركة الدولية للطباعة، مصر، 2006، ص 190.
- ⁵- عزّوز كردون وآخرون: مرجع سبق ذكره، ص 4، 5.
- ⁶- صباح العشاوي: المسؤولية الدولية عن حماية البيئة، دار الخلدونية، ط1، الجزائر، 2010، ص 92.
- ⁷- عزّوز كردون وآخرون: مرجع سبق ذكره، ص 5.
- ⁸- مهديّة ساطوح: البيئة في الجزائر، واقعها والاستراتيجية المتبعة لحمايتها، الملتقى الوطني الخامس حول اقتصاد البيئة وأثره على التنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة 20 أوت سكيكدة، 21-22 أكتوبر 2008، ص 7.
- ⁹- وزارة تهيئة الإقليم والبيئة: تقرير حول حالة ومستقبل البيئة في الجزائر، مرجع سبق ذكره، ص 96.
- ¹⁰- أسماء مطوري: "التنمية المستدامة في الجزائر" الندوة الفكرية السبعة بعنوان الثقافة البيئية الوعي الغائب، الرابطة الوطنية للفكر والإبداع، مطبعة مزوار، الوادي، الجزائر، 2008، ص 194.
- ¹¹- مهديّة ساطوح: مرجع سبق ذكره، ص 7.
- ¹²- وزارة تهيئة الإقليم والبيئة: تقرير حول حالة ومستقبل البيئة في الجزائر، مرجع سبق ذكره، ص 97.
- ¹³- المرجع السابق: ص 94.
- ¹⁴- المرجع السابق: ص 109، 110.
- ¹⁵- السيد عبد العاطي السيد: الإنسان والبيئة، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1999، ص 381.
- ¹⁶- عبد الله عطوي: جغرافيا المدن، الجزء الأول، دار النهضة العربية، ط1، بيروت، لبنان، 2001، ص 221.
- ¹⁷- وزارة تهيئة الإقليم والبيئة: تقرير حول حالة ومستقبل البيئة في الجزائر، مرجع سبق ذكره، ص 63.
- ¹⁸- المرجع السابق: ص 95.
- ¹⁹- المرجع السابق: ص 109.
- ²⁰- قانون التعمير في ضوء الممارسة القضائية: قانون 90-29 المؤرخ في 01/12/1990 المتعلق بالتهيئة والتعمير، برتي للنشر ، الجزائر، 2011.
- ²¹- وزارة تهيئة الإقليم والبيئة: تقرير حول حالة ومستقبل البيئة في الجزائر، مرجع سبق ذكره، ص 113.
- ²²- سمير محمود: الإعلام العلمي، دار الفجر، ط1، القاهرة، مصر، 2008، ص 149.
- ²³- وزارة تهيئة الإقليم والبيئة: تقرير حول حالة ومستقبل البيئة في الجزائر، مرجع سبق ذكره، ص 100، 101.
- ²⁴- المرجع السابق: ص 97.
- ²⁵- مهديّة ساطوح : مرجع سبق ذكره، ص 7.

²⁶- موسى عبد الناصر، برني لطيفة: الاقتصاد البيئي بين مستوييه الكلي والجزئي في الجزائر، الملتقى الوطني الخامس حول اقتصاد البيئة وأثره على التنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة 20 أوت، سكيكدة، 12 أكتوبر 2008، ص 7.

²⁷- عزّوز كردون وآخرون: مرجع سبق ذكره، ص 57.

²⁸- وزارة تهيئة الإقليم والبيئة: تقرير حول حالة ومستقبل البيئة في الجزائر، مرجع سبق ذكره، ص 95.

²⁹- وزارة تهيئة الإقليم والبيئة: التقرير الوطني حول حالة ومستقبل البيئة، 2007، ص 422، 423.

³⁰- elaph.com/web/elafh plus/ 2010/9/599035.html. le 01/07/2016 A 2h30. كامل الشيرازي، النفائات الطبية في الجزائر - واقع مؤسف ومحاذير بالجملة - .

³¹- www.ouargla-aps. Dz/spip.php ?article 5423 le 01/07/2016 a 2H45. جريدة المقام، نفائات المستشفيات، على .المستشفيات اتباع القوانين السارية.

³²- www.radio algerie.dz/ environnement/ ar / articles. Le 01/07/2016 a 3H00. الإداعة الجزائرية، للقضاء على النفائات الاستشفائية... 400 وحدة للمعالجة الحرارية.